

مقترح قانون داخلي للقاعات متعددة الوسائط

داخل المؤسسات التعليمية قرصنة البرامج واستعمال البريد الإلكتروني إلا لغرض تربوي، ومنع القانون منشط القاعة "الصلحية التامة لمراقبة وتتبع عناوين المواقع التي استعملت خلال الحصص أو خلال اليوم كله للتحقق من مدى احترام القانون الداخلي للقاعة".

الصباح

وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أخيراً، ما أسمته "مقترح قانون داخلي للقاعات متعددة الوسائط". ويضم المقترح، الذي يروم التدبير الحكم والقاعات لهذه القاعات، عدداً من البنود والأبواب منها أن يخضع الإبحار في الإنترنت للقوانين الجاري بها العمل كاحترام حقوق المؤلف، واحترام الشخصية الإنسانية، وعدم التحريض على العنصرية. كما ينص المقترح القانون على منع الإبحار في المواقع المنافية للأهداف البيداغوجية. وأكد المقترح، الذي يعهد للمشرفين على القاعات بتطبيقه، ضرورة احترام حقوق المؤلف.

من جهة ثانية، منع مقترح القانون على مستعملي الحواسيب بالقاعات متعددة الوسائط

تعميم المدارس... الإستراتيجية والعراقيل

ضعف البنيات التحتية بالعالم القروي والفقر والمعتقدات الخاطئة تحول دون تعميم حقيقي



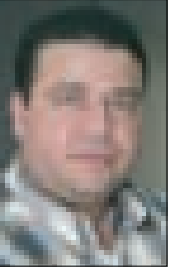
التحكم في المسار الدراسي للتلاميذ قصد تمكينهم من الاستفادة من المنظومة التربوية أطول مدة ممكنة، والحد من ظاهرة الهدر الدراسي وسد منابعها، فعمدت إلى إصدار عدد من المتكررات التنظيمية والتوجيهية والقرارات في شأن المرونة في التعامل وعدم التسرع في فصل التلاميذ، وإرجاع المنقطعين والمقصولين عن الدراسة، وإحالة أمر النظر في مسألة إرجاعهم إلى مجالس الأقسام للبت فيها بدل النيابة، وكان من نتائج هذه الإجراءات، أن نجحت نسبة مهمة من بين الذين تم إرجاعهم في نهاية السنوات الدراسية من 2004 إلى 2006.

إذا كان مبدأ تعميم التمدرس يشكل إحدى الدعائم الرئيسية لميثاق التربية والتكوين، وإذا كانت مجهودات كبيرة بذلت من أجل بلوغ هذا الهدف، فإن واقع الحال يفيد، أن هذا المبدأ يجب التعامل معه بطرق تتجاوز الجوانب التقنية والتنظيمية والحملات التحسيسية، مادامت المشكلة تتعمق داخل بنية برمتها، وبالتالي، فإن تعميم التمدرس لا يجب أن ينظر إليه بواسطة مشاهدة تلاميذ يحطلون محفظاتهم، ويتوجهون إلى المدرسة، لأن التعهد يرتبط ببرنامج متكامل يؤدي إلى تنجيته في المستقبل، أما أن يكون هناك تعميم وهدر مبرسي، فذلك تناقض يرجعنا إلى نقطة الصفر.

وعملًا بروح الميثاق، سارعت وزارة التربية الوطنية مع بداية عشرية الإصلاح، إلى ضبط آليات

التفاصيل في الصفحتين 12 و 13

تحت المجهر



عبد الله نهاري ■ nahariabdellah@yahoo.fr

الانتقائية بالتعليم الخصوصي

تعتمد إدارات أغلب مؤسسات التعليم الخصوصي، عند بداية كل موسم دراسي، إلى إخضاع التلاميذ الجدد الراغبين في الالتحاق بها إلى اختبارات قبلية تحدد مستواهم التعليمي ومداركهم ومعلوماتهم الخاصة ومدى ملاءمتها مع المستوى العام لتلاميذ المؤسسة الخصوصية. ويتوقف على نتائج هذه الاختبارات "المصيرية" مستقبل العديد من التلاميذ، ووافق مساهمهم الدراسي.

وقد اختلفت الآراء بشأن نجاعة هذه الاختبارات بين مؤيد لها بالنظر إلى أهميتها في البحث عن عينة من التلاميذ "النجباء"، وما يحرك هذه الرغبة من أهداف تربوية تروم بالأساس البحث عن جودة التعليم والتعلم، وبين من يرى فيها إجراءات غير قانونية تخفي وراءها أهدافا تجارية محضة، وطبعاً لكل طرف مبرراته.

ويدافع المؤيدون عن "حق" كل مؤسسة تعليمية خصوصية في انتقاء تلاميذها، مادام أنهم يشكلون "صورتهما" الخارجية، وسمعتها في السوق، ويدهعون في اتجاه جواز هذه الاختبارات الانتقائية مادام أن أولياء التلاميذ اختاروا لأبنائهم، بمحض إرادتهم، هذه المؤسسة أو تلك، وهم يدركون سلفاً وجود هذه الاختبارات، كما يؤكد المؤيدون لشرعية هذه الاختبارات أن أهدافها تربوية بحتة، بما أنها تروم البحث عن الجودة التي ينادي بها الإصلاح.

غير أنه، على النقيض من ذلك، يرى الراضون لشكوة إخضاع التلاميذ لاختبارات انتقائية قبلية أنها تكريس لطبقية مقبولة بين التلاميذ، ومن شأنها فسح المجال أمام إدارة المؤسسات التعليمية الخصوصية لرفض تلاميذ معينين، إما القادمين من مؤسسات تعليمية عمومية، أو من مؤسسات خصوصية منافسة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتقال من سلك إلى آخر.

كما أن هذه الاختبارات تعتبر تهديداً لحق من حقوق الإنسان وهو الحق في التعلم، وما يتضمنه من حق الأب في اختيار المؤسسة التعليمية التي يراها مناسبة لأبنائه، إما لجودة تعليمها أو لمجرد قربها من محل سكنه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سلطات ولاية أكادير سبق لها أن وجهت رسالة إلى إدارة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة تنبهها فيها إلى أن بعض مؤسسات التعليم الخصوصي بالمدينة "تخرق القانون من خلال سن امتحانات ولوج هذه المؤسسات للانتقاء التلاميذ، وهو ما يعتبر ضرباً لمبدأ الحق في التعليم".

وتختفي وراء رغبة مؤسسات التعليم الخصوصي في البحث عن تلاميذ نجباء الرغبة في بذل مجهودات أقل في التدريس من طرف الأساتذة، والاعتماد على قدرات التلاميذ المكتسبة بمؤسسات أخرى، وهذا تكاسل غير مبرر.

إلا أن الظامة الكبرى، والخطأ الفادح الذي ترتبته بعض المؤسسات التعليمية الخصوصية هو اشتراطها في قبول تلميذ تراه "دون المستوى" قهقرته إلى مستوى دراسي أقل من مستواه التعليمي الأصلي أو الذي انتقل إليه، والغريب في الأمر أن بعض الآباء يقبلون هذا الإجراء غير القانوني على مضض، ويفضلون السكوت، وهم بذلك لا يدركون أنهم يرتكبون جرماً في حق فلذات أكبادهم، ويلحقون الضرر بنفسياتهم ويضربون مصادقية مؤسسات تعليمية أخرى في الصميم.

يضم ميثاق استعمال القاعات متعددة الوسائط عشر مواد منها ضبط تدبير استعمال هذه القاعات بغية الرفع من جودة التربية والتكوين وضمان حماية المستعملين وخاصة اليافعين منهم. ويعتبر وثيقة تتم ليل الاستعمال وتعزز باقي النصوص التربوية التنظيمية للحياة المدرسية داخل المؤسسة.

وتنص المادة الخامسة من الميثاق على ضرورة إخبار الأستاذ أو المسؤول عن القاعة عن كل صفحة أو موقع يتضمن محتويات مخلة بالأداب، وتمنع المادة السادسة التلاميذ من إعطاء أي معلومات شخصية لأي مجهول كان أثناء الإبحار أو المشاركة في منتديات النقاش.

وتمنع المادة التاسعة "استعمال الأجهزة المعلوماتية وخدمات الإنترنت في كل ما من شأنه المساس بالقيم الوطنية والأخلاقية". أما المادة العاشرة فتتعلق على أن استعمال الأجهزة المعلوماتية والإنترنت يجب أن يكون "في احترام تام لخصوصية الآخرين واحترام الملكية الفكرية والفنية".

ويقتضى محمد الحداد الأستاذ بالتعليم الثانوي التأهيلي الذي يرى أن التكوين المستمر لا يجب أن يظل رهين المجال التربوي والإداري، بل عليه أن يشمل مجالات مهارات أخرى خاصة الحديثة منها التي أضحت ضرورية بما فيها المعلوماتية واستعمال المسائل السماعية البصرية وتفسير النواحي المختصة في التربية على حقوق الإنسان والبيئة والسلامة الطربية ومجالات المدرسة والفيلم التربوي، تقديم تعويضات محترمة لأطر المؤسسة والمستفيد من التكوين على شكل منح كما في تونس وفرنسا.

حميد الأبيض (فاس)

الأساليب القديمة في التكوين المستمر أكثر نجاعة

نقابي يرى أن برامجها تؤدي إلى عمليات استهلاكية وموسمية بدون مضمون حقيقي

جدي في كل ما يمكن أن يتلمس طريق استراتيجية لتكوين مستمر بطور الكفاءات وبحقق الخروج من المحامات والغموض سمة التكوين رهنا. ولأجل ذلك يقترح الحداد "دراسة الحاجيات الحقيقية للتدبيرية والبيداغوجية والتواصلية للعاملين في القطاع، وجرد الحاجيات الفعلية في المؤسسات والمتعلمين، وتوفير الوسائل اللوجستية لإنجاح التكوين ومنح الفرص أمام الأساتذة للاستفادة منه".

ويتساءل العديد من رجال التعليم شأنهم في ذلك شأن محمد الذي يدعو إلى اختيار المؤطرين الأكفاء للقيام بمهام التكوين كل حسب اختصاصاته، عن لماذا لا تتم العودة إلى مؤسسات التكوين خاصين بالذکر منها مدارس المعلمين والمراكز التربوية والجهوية والمدارس العليا وتكليفها بمهمة التكوين المستمر خاصة وهي التي تتوفر على موارد بشرية مؤهلة لها تجربة طويلة رغم كون المغارة الطوعية الهدرت الكثير من الطاقات.

(ك. د. ش) فباس بولمان، أن بعض البرامج المتعلقة بالتكوين المستمر الموجهة إلى الأطر التربوية والإدارية في المدرسة العمومية، "لا تؤدي إلا إلى عمليات استهلاكية وموسمية بل بدون مضمون حقيقي، وغالباً ما تكون ارتجالية وتكتف بها أطر لم تعرف تطوراً حقيقياً في مساهمة المهني الثقافي" ما كان سبباً في مقاطعة عدة أساتذة لهذا التكوين في نهاية السنة الماضية. وفي ظل هذا الواقع يضحي التكوين المستمر في ظل هزلة برامجه وضحالة المكلفين بتلقيه، "مجرد نصوص تترلى من قبل المفتشين الذين يبدون كما لو كانوا يتخلصون من عبء ففعل. ولم يتم إلى الآن التعامل مع هذا التكوين بطريقة منهجية تهدف إلى أهداف واضحة المعالم يمكن ملامستها على مستوى المرادوية بالتقسيم العلمي والعمل" يراي الحداد الذي يرى أن قطار التربية يمكن أن يعود إلى السكة بإعادة الاعتبار للمدرسة والموارد البشرية.

لا تروق الطريقة المنتهجة في التكوين المستمر لأطر التربوية، الكثير من المرتبطين بالعملية التعليمية التعلمية. ويرون أنها لا تطور الكفاءات ومجرد إغراق للمدرسين بعدد من الوثائق يدعو المساهمة في تكوينهم، معتبرين الأساليب القديمة في التكوين التي تم التخلي عنها، كانت لها نتائج إيجابية رغم كل شيء، خاصة الدروس النموذجية واللقاءات التربوية لتبادل الخبرات ودراسة المستجدات في الحقل البيداغوجي.

ويعتبر محمد حداد الكاتب الجهوي لل نقابة الوطنية للتعليم